تحرك عاجل

شقيق أحد النشطاء يُضرب عن الطعام في السجن

في 16 فيفري/شباط 2023، بدأ عبد الرحمان زيتوت، وهو أب لأربعة أطفال وصاحب محل تجاري، إضرابًا عن الطعام للمرة الثالثة منذ سجنه، احتجاجًا على حبسه الاحتياطي المُطوَّل، الذي تجاوزت مدته 324 يومًا حتى الآن. ويقبع عبد الرحمان زيتوت خلف القضبان رهن الاحتجاز التعسفي داخل سجن الحراش منذ 5 أفريل/نيسان 2022، بتهم مُلفَّقة في قضية تتعلق بنشاط شقيقه السياسي وعضويته في حركة رشاد السياسية المُعارِضة التي صنّفتها السلطات الجزائرية على أنها كيان إرهابي. ويجب على السلطات إسقاط التهم المُوجَّهة إلى عبد الرحمان زيتوت، التي لا تستند إلى أي أساس، والإفراج عنه على الفور بدون أي شرط أو قيد.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية الجزائرية

عبد المجيد تبون

رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ساحة محمد صديق بن يحيى، المرادية،

الجزائر العاصمة، 16000 الجزائر

فاكس: +213021691595

البريد الإلكتروني: President@el-mouradia.dz

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن بواعث القلق بشأن الحبس الاحتياطي المُطوَّل والتعسفي ***لعبد الرحمان زيتوت*** *في سجن الحراش بالجزائر العاصمة منذ 5 أفريل/نيسان 2022. فقد تدهورت حالته الصحية تدهورًا شديدًا منذ سجنه وحُرِم من الرعاية الطبية، إلى أن أُودِع بالمستشفى بعد إضرابه الثاني عن الطعام في أوت/آب 2022.*

وفي 17 أفريل/نيسان 2022، اتهم وكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي محمد الابتدائية عبد الرحمان زيتوت بـ"مس سلامة أرض الوطن" (المادة 79 من قانون العقوبات)، والمشاركة في منظمة يكون هدفها الإرهاب (المادة 87 مكرر)، وتلقي تمويل قد يهدد "أمن الدولة" (المادتان 95 مكرر و95 مكرر 1) و"التحريض على التجمهر غير المسلح" (المادة 100) و"الإساءة إلى رئيس الجمهورية" و"إهانة هيئة نظامية" (المادة 144 مكرر و146) ونشر أخبار كاذبة قد تمثل خطرًا على النظام العام (المادة 196 مكرر). ولم يُحدَّد موعد لجلسة محاكمة عبد الرحمان زيتوت، بينما لا يزال رهن الحبس الاحتياطي في سجن الحراش بالجزائر العاصمة على بُعد 400 كيلومتر من منزله. وتتصل الأدلة التي اُستُخدِمَت ضده باعترافات مُنتزَعة بالإكراه من محمد بن حليمة، ضابط جيش سابق أصبح كاشفًا عن الفساد، زعم في شهادته أن شقيق عبد الرحمان زيتوت، محمد العربي زيتوت، أرسل إلى عبد الرحمان أموالًا كي يفتح محلًا تجاريًا في الجزائر، وأشار إلى علاقة عبد الرحمان بشقيقه ومشاركته في حركة الحراك الاحتجاجية. ووتتّصل الأدلة كذلك ببعض محادثات عبد الرحمان زيتوت على تطبيق المراسلة فيسبوك ماسنجر حول تظاهرات الحراك.

وفي 16 فيفري/شباط، بدأ عبد الرحمان زيتوت إضرابًا عن الطعام للاحتجاج على احتجازه التعسفي لأكثر من عشرة أشهر. وفي أوت/آب 2022، أُودِع بالمستشفى لمدة 11 يومًا بسبب مشكلات صحية خطيرة، بعد 20 يومًا من الإضراب عن الطعام. ولم يُسمَح لأسرته بالوصول إلى سِجِلاته الطبية. ووُضع عبد الرحمان زيتوت على كرسي متحرك، منذ أن دخل السجن، بسبب عدم تلقيه علاج للانزلاق الغضروفي الذي يعاني منه والمشكلات في ظهره. وقال مصدر مُقرَّب من عبد الرحمان زيتوت لمنظمة العفو الدولية إنه فَقَد نحو 10 كيلوغرامات من وزنه منذ سجنه وإنه يخشى على حياته.

نحثكم على إسقاط جميع التهم المنسوبة إلى عبد الرحمان زيتوت، التي لا تستند إلى أي أساس والإفراج عنه على الفور ودون أي شرط أو قيد. وإلى حين تحقيق ذلك، نحثكم على السماح له بالوصول إلى المستشفى، كي يتسنى علاجه من مشكلاته الصحية المستمرة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

يملك عبد الرحمان زيتوت، 40 عامًا، محلًا تجاريًا صغيرًا للملابس في مدينة الأغواط، بشمال الجزائر، التي تقع على بُعد نحو 400 كيلومتر من الجزائر العاصمة، حيث يعيش مع زوجته وأطفاله الأربعة الصغار.

وفي 30 مارس/آذار 2022، داهمت الشرطة منزله ومحله التجاري واحتجزته بمعزل عن العالم الخارجي، حيث استجوبته لساعات طويلة خلال خمسة أيام حول علاقته بشقيقه. وشقيقه، محمد العربي زيتوت، دبلوماسي سابق وعضو مُؤسس لحركة رشاد، وهي حركة سياسية صنَّفتها السلطات الجزائرية على أنها كيان إرهابي في فيفري/شباط 2022. ومحمد العربي زيتوت هو أيضًا أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمتي حقوق الإنسان الكرامة وجوستيسيا يونفرساليس (Justitia Universalis – وقد أُغلقت).

وفي 5 أفريل/نيسان 2022، أمر قاض بمحكمة سيدي محمد في الجزائر العاصمة بالحبس الاحتياطي لعبد الرحمان زيتوت. وفي 17 أفريل/نيسان 2022، وجَّه إليه وكيل الجمهورية ست تهم بموجب قانون العقوبات. وحتى الآن، لا يزال مُحتَجَزًا رهن الحبس الاحتياطي. ولا يُتاح له الاتصال بأسرته أو محاميه بالهاتف. ويُسمَح له بتلقي زيارات من أسرته كل 15 يومًا لمدة 15 دقيقة ويُسمَح لمحاميه بزيارته. ولم يُحدَّد أي موعد بعد لانعقاد جلسة محاكمته.

استغلت السلطات الجزائرية تصنيف حركة رشاد على أنها كيان إرهابي لملاحقة العديد من أعضائها قضائيًا على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب، بما في ذلك ملاحقتهم بموجب المادة 87 مكرر التي تنص على عقوبة الإعدام وتُعرِّف الإرهاب على نحو مُبهم بأنه "كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي".[1] في مارس/آذار 2022، رحّلت السلطات الإسبانية الناشط الجزائري وأحد الكاشفين عن الفساد، **محمد بن حليمة**، بسبب ارتباطه المزعوم بحركة رشاد.[2] وفي سبتمبر/أيلول 2021، استجوب قاض في الجزائر العاصمة حسن بوراس بسبب صِلته المزعومة بحركة رشاد.[3]

ووفقًا لمحاضر جلسات الاستماع التي كتبها محامي عبد الرحمان زيتوت، واطَّلعت عليها منظمة العفو الدولية، استغلّت السلطات محادثات عبد الرحمان زيتوت الخاصة على تطبيق المراسلة فيسبوك ماسنجر

والاعترافات المُنتزَعة بالإكراه من محمد بن حليمة، ضابط جيش سابق أصبح كاشفًا عن الفساد، التي ذكر فيها أن محمد العربي أرسل أموالًا إلى عبد الرحمان زيتوت لفتح مجل تجاري في الجزائر، إذ استخدمت السلطات كل ذلك باعتباره أدلة لملاحقة عبد الرحمان زيتوت قضائيًا بتهم تتعلق بالإرهاب. ومنذ جويلية/تموز 2022، تعرَّضت والدة عبد الرحمان زيتوت وشقيقاته وأبناء شقيقاته للاضطهاد وأُستُدعوا عدة مرات إلى قسم الشرطة، حيث ركّزت الاستجوابات على صِلة قرابتهم بمحمد العربي زيتوت.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 17 أفريل/نيسان 2023

يُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: [عبد الرحمان زيتوت] (صيغ المذكر)

---

[1] الجزائر: ضعوا حدًا لاستخدام تهم الإرهاب الباطلة لمقاضاة النشطاء والصحفيين السلميين – منظمة العفو الدولية

[2] FI04322_2.pdf (amnesty.org.uk) (غير متوفر باللغة العربية)

[3] الجزائر: ضعوا حدًا لاستخدام تهم الإرهاب الباطلة لمقاضاة النشطاء والصحفيين السلميين – منظمة العفو الدولية